الدستور الغذائي والمستهلكون

ساعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، منذ نشأتهما، على تحسين مواصفات الجودة والسلامة التي تطبق على الأغذية. وتتمثل أولى أولويات هيئة الدستور الغذائي في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

التزام لصالح المستهلكين

أولت هيئة الدستور الغذائي، منذ نشأتها، هي ولجانها الفرعية، أعلى درجات الأولوية لحماية المستهلكين ومصالحهم لدى صياغة المواصفات الغذائية والأنشطة ذات الصلة.

كما اعترفت هيئات أخرى في الأمم المتحدة بأهمية حماية المستهلكين، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ قرارا أسفر عن «المبادئ التوجيهية لحماية المستهلكين» التي نشرت في عام ١٩٨٦. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية الأغذية بوصفها أحد مجالات الأولوية الثلاثة ذات الأهمية الجوهرية لصحة المستهلكين، وأشارت الوثيقة إلى هيئة الدستور الغذائي على وجه التحديد بوصفها النقطة المرجعية لحماية المستهلكين فيما يتعلق بالأغذية.

FAO / 19786 / G. BIZZARRI

وعقد في مطلع التسعينات مؤتمران هما: المؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمواصفات الأغذية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية، الذي عقد في عام ١٩٩١ (بالتعاون مع الجات)، والذي أوصى بمواصلة وتعزيز مشاركة المستهلكين في اتخاذ القرارات المتصلة بالأغذية على المستويين القطري والدولي؛ والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الذي عقد في عام ١٩٩٢، وأوصى بحماية المستهلكين من خلال تحسين جودة الأغذية وسلامتها، وحدد التدابير اللازمة لتحقيق تلك التوصية.

وعلاوة على ذلك، عقدت منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٣ مشاورة خبراء بشأن إدراج مصالح المستهلكين في مراقبة الأغذية.

السلع الغذائية والمواصفات العامة

يعطي كل من الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي والهيئة أعلى درجات الأولوية لمصالح المستهلكين لدى صياغة المواصفات السلعية والعامة. والنموذج المعتمد للمواصفات يعبر عن تركيز الدستور الغذائي على ضمان حصول المستهلكين على منتجات تتميز بحد أدنى من الجودة المقبولة، وتكون مأمونة ولا تمثل خطرا على الصحة. وتستهدف أحكام نموذج مواصفات السلع، التي تشمل اسم المواصفة ونطاقها ووصفها والأوزان والمقاييس ووضع البيانات على العبوات، ضمان عدم تضليل المستهلك وإشاعة الثقة بأن المادة الغذائية المشتراة مطابقة لما تقوله عنها البيانات الموضوعة على العبوات. ويضمن النص الذي يغطي التكوين الأساسي وعوامل الجودة ألا يحصل المستهلك على منتج يقل عن الحد الأدنى للمستوى المقبول. أما الأحكام المتعلقة بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ونظافة الأغذية وسلامتها فتستهدف حماية صحة المستهلكين.

ويتضمن الدستور الغذائي أكثر من ٢٠٠ مواصفة، صيغت في النموذج الموصى به، بشأن أغذية أو مجموعات من الأغذية قائمة بذاتها. كما يتضمن بالإضافة إلى ذلك المواصفات العامة لوضع البيانات على عبوات الأغذية، والمبادئ التوجيهية العامة بشأن الادعاءات، والخطوط التوجيهية بشأن وضع البيانات التغذوية على العبوات، التي تستهدف جميعها ضمان الممارسات النزيهة في بيع الأغذية، إلى جانب إسداء التوجيه في الوقت نفسه إلى المستهلكين فيما يتعلق باختيار المنتجات.

ومن المواصفات العامة الأخرى النظافة العامة للأغذية وسلامتها، المواد المضافة إلى الأغذية، الملوثات، المواد السامة في الأغذية، الأغذية المعالجة بالإشعاع، وهي مواصفات تتسم بأهمية فائقة لحماية صحة المستهلكين ومن ثم فهي تحظى بتقدير واسع النطاق.

وبالمثل، وضعت حدود قصوى لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية، وحدود قصوى للمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، ضمانا لعدم تعرض المستهلكين لمستويات غير مأمونة من المواد الخطرة.

الغرض من الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي بشأن وضع البيانات التغذوية على العبوات

ضمان فعالية البيانات التغذوية:

«في تزويد المستهلك بمعلومات عن منتج غذائي، بما يمكنه من الاختيار الحكيم للغذاء...»

المبادئ العامة والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الموصى بها

لقد وضعت صكوك، مثل المبادئ والمدونات، من أجل غرض صريح هو حماية صحة المستهلكين من المخاطر التي تنقلها الأغذية. فعلى سبيل المثال وضعت مبادئ عامة لتنظيم استخدام المواد المضافة إلى الأغذية، والتفتيش على واردات الأغذية وصادراتها، وإضافة عناصر غذائية أساسية إلى الأغذية.

ويشمل الدستور الغذائي في الوقت الحاضر مجموعة كبيرة من الخطوط التوجيهية واسعة النطاق لحماية المستهلكين، تشمل موضوعات متنوعة مثل تحديد وتطبيق معايير ميكروبيولوجية للأغذية، ومستويات النويدات المشعة في الأغذية في أعقاب التلوث النووي العارض، للاستعانة بها في التجارة

جودة الأغذية وسلامتها

قامت مشاورة الخبراء بشأن إدراج مصالح المستهلكين في مراقبة الأغذية، التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٣، بتحديد القضايا التالية بوصفها ذات أهمية خاصة للمستهلكين:

- المواصفات: يرى المستهلكون أنهم لا يحصلون دوما على قيمة عادلة نظير نقودهم. ويساورهم الاستياء بسبب الأغذية التي يصيبها التلف، أو التي لا تلبي توقعاتهم من حيث المذاق والنكهة والاستساغة.
- الجودة التغذوية: في كثير من البلدان النامية، يؤدي غش الأغذية إلى حرمان المستهلكين من القيمة التغذوية. وفي البلدان المتقدمة، يشعر المستهلكون بالاستياء لنقص المعلومات عن العناصر الغذائية في البيانات الموضوعة على العبوات.
- عمليات مراقبة الأغذية: بالرغم من إدراك المستهلكين لوجود لوائح تنظم مراقبة الأغذية، فإنهم غير مقتنعين بأنها تطبق على نحو فعال. ويشعر بعض منتجي الأغذية وموزعيها أن بوسعهم تجاهل القانون دون أن يطولهم عقاب.
- المعلومات: يعتقد المستهلكون أن الحكومة والصناعة لا توفران معلومات كافية لتمكينهم من تحديد اختياراتهم عن علم. ففي أحيان كثيرة للغاية لا تتضمن البيانات الموضوعة على عبوات الأغذية معلومات كافية تسهل قراءتها. كما أن المعلومات التي تذكرها الحكومة والصناعة والمصادر الأخرى تكون في أحيان كثيرة غير واضحة أو متضاربة.
- تلوث البيئة: زاد قلق المستهلكين بسرعة إزاء تلوث البيئة الذي يمكن أن تسببه الإمدادات الغذائية أثناء المراحل المختلفة للإنتاج والحصاد والتجهيز والتخزين والتوزيع. وهم يفتقرون إلى الثقة بقدرة الإدارات المعنية بمراقبة الأغذية على توفير الحماية اللازمة.
- معالجة الأغذية بالإشعاع والتكنولوجيا الحيوية: يشعر المستهلكون أن بعض مجهزي الأغذية يستخدمون تكنولوجيا جديدة غير مأمونة لأنها لم تقيّم تقييما وافيا. ولا تتوافر دوما معلومات موثوق بها عن التكنولوجيات الجديدة.

الدولية. كما يشمل الدستور الغذائي مدونات ممارسات، يتألف معظمها من مدونات عن ممارسات صحية توفر توجيهات بشأن إنتاج أغذية مأمونة وصالحة للاستهلاك، أي بعبارة أخرى، أن غرضها هو حماية صحة المستهلكين. وتنطبق مدونة الممارسات الدولية الموصى بها – المبادئ العامة لسلامة الأغذية – على الأغذية جميعها، وهي تتسم بأهمية خاصة لحماية المستهلكين، لأنها ترسي أساسا راسخا لسلامة الأغذية وتتعقب السلسلة الغذائية منذ مرحلة الإنتاج الأولى حتى مرحلة الاستهلاك النهائي، مع تسليطها الضوء على الضوابط الصحية الرئيسية اللازمة في كل مرحلة.

مجالات جديدة: علف الحيوان والأغذية المستمدة من التقانة الحيوية

تطرّق الدستور الغذائي إلى مسألة سلامة العلف للحيوانات المنتجة للمواد الغذائية نتيجة مخاوف المستهلكين إزاء أزمة التهاب الدماغ الإسفنجي لدى البقر أو «جنون البقر» في مطلع التسعينات. ولم تكتف الهيئة بالاستجابة لتلك الأزمة، حيث أنّ مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوان أخذت بعين الاعتبار مختلف جوانب صحة الإنسان والبيئة ذات الصلة للحد قدر المستطاع من المخاطر على صحة المستهلك. وتسري المدونة على إنتاج واستخدام جميع المواد المخصصة لعلف الحيوان ومكونات العلف على شتى المستويات، سواء أكانت منتجة بشكل صناعي أو في المزرعة. كما تشمل الرعي والتغذية في المراعي المفتوحة والمحاصيل العلفية وتربية الأحياء المائية.

وقد وُضعت مبادئ الدستور الغذائي لتحليل مخاطر الأغذية المستمدة من التقانة الحيوية الحديثة استناداً إلى تقييم سلامة الأغذية قبل طرحها في الأسواق في كل حالة على حدة. وتقضي المبادئ برصد الأغذية بعد طرحها في الأسواق تحسّباً لأي تأثيرات محتملة على صحة المستهلك أو أي تأثيرات تغذوية أخرى. وهناك اثنان من الخطوط التوجيهية المفصلة عن إجراء عمليات تقييم السلامة، أحدهما للأغذية المستخرجة من نباتات محورة الدنا والثاني للأغذية المستخرجة من الكائنات الحية الدقيقة محورة الدنا، يقضيان بدراسة التأثيرات المقصودة وغير المقصودة للتحوير الوراثي وتقدير مدى احتمال تسببها في أمراض الحساسية.

مشاركة المستهلكين

رحبت هيئة الدستور الغذائي منذ بدايتها بمشاركة المستهلكين، وما برحت منظمات المستهلكين تشترك وتبعث بممثلين إلى دوراتها منذ عام ١٩٦٥.

وكانت مشاركة المستهلكين في أعمال الهيئة موضع مناقشات صريحة داخل الهيئة. من ذلك مثلا أن مشاركة المستهلكين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواصفات الغذائية وفي برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، كانت بندا في جدول أعمال الدورة العشرين لهيئة الدستور الغذائي، حيث تم الاتفاق على ضرورة مواصلة العمل في تعاون وثيق مع منظمات المستهلكين.

وتدرك الهيئة، نظرا لطابعها الدولي، أنها لا يمكن أن تقطع إلا شوطا فقط من الطريق المفضي إلى إشراك المستهلكين في وضع المواصفات الغذائية وفي الأعمال ذات الصلة. ولذا دعت الدورة العشرون للهيئة الحكومات إلى إشراك المستهلكين بمزيد من الفعالية في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى القطري:

«واصلت الهيئة إدراج مصالح المستهلكين في عملها، إلى جانب الاعتراف في الوقت ذاته بأن أعظم ما يقدمه المستهلكون يتم على المستوى القطري».

المعلومات

توزع أمانة هيئة الدستور الغذائي وثائق الدستور على المنظمات الدولية للمستهلكين وتوفر المعلومات عند الطلب. كما توزع الأمانة جميع وثائق الهيئة ووثائق لجانها الفرعية على جهات الاتصال المعنية بالدستور الغذائي في البلدان الأعضاء، وهي تقوم بذلك متوقعة بالطبع أن تحال هذه الوثائق إلى منظمات المستهلكين القطرية للتعقيب عليها على النحو المطلوب. وجميع هذه الوثائق متاحة في موقع الدستور الغذائي على الإنترنت.